اليوم العالمي للمهاجرين

18 ديسمبر 2024

من المرجح ان تكون منطقة تجمع س ص هي الأكثر تضررا من قضايا الهجرة في إفريقيا، حيث تتركز فيها معظم بلدان المصدر والعبور والمقصد قبل عبور البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا.

وهي تشمل دولا في شرق ووسط وغرب افريقيا والساحل وشمال إفريقيا، وبعضها بلدان مغادرة وعبور للمهاجرين من عدة مناطق وبلدان أخرى في إفريقيا، تتقارب على دول المغرب العربي على سواحل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي (ليبيا وتونس والمغرب).

كما أنها تتسم بالهجرة الداخلية، التي تيسرها الأدوات المجتمعية المتعلقة بحرية تنقل الناس، والتي تم تبنيها منذ فترة طويلة في إطار هذه المؤسسات.

وبمناسبة اليوم العالمي للمهاجرين، الذي يحتفى به كل عام في يوم 18 ديسمبر، يؤكد التجمع من جديد التزامه إلى جانب الدول الأعضاء في مكافحة الهجرة غير النظامية، ويرتبط أيضا بمبادرات لتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

عليه يدعو تجمع دول الساحل والصحراء إلى:

- إدارة الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على المستويين الإقليمي والقاري;

- تطبيق حقوق المهاجرين ، وحماية حقوقهم الأساسية ، بما في ذلك الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والأمن ، بغض النظرعن وضعهم القانوني;

- بناء القدرات المؤسسية وتنفيذ الآليات الإقليمية للإدارة الفعالة لتدفقات الهجرة عن طريق تعزيز تبادل البيانات وأفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء;

- تكثيف الجهود لمكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر بشكل مشترك وتفكيك الشبكات الإجرامية التي تتاجر بالمهاجرين وتستغلهم;

- توفير بدائل قانونية وآمنة للتنقل الإقليمي;

- دعم المبادرات التنموية في مجتمعات المصدر والعبور والمقصد للحد من عوامل الهجرة القسرية ، مع تعزيز إدماج المهاجرين في الاقتصادات المحلية;

- تشجيع وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ، لمواءمة الاستراتيجيات الإقليمية مع الأهداف القارية والعالمية مثل أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 والميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية;

- وضع سياسة إقليمية منسقة لإدارة الهجرة تقوم على التنسيق والتكامل والتعاون فيما بين الدول الأعضاء للاستجابة بفعالية للتحديات العابرة للحدود والاستفادة إلى أقصى حد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة.

وأخيرا، فإن الهجرة، إذا ما تمت إدارتها بشكل جيد، تمثل فرصة فريدة لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التكامل الإقليمي والاستجابة للتحديات الديمغرافية والاقتصادية التي تواجهها بلدان كثيرة.

ويمثل هذا اليوم فرصة لجميع أصحاب المصلحة للتعبئة من أجل العمل الجماعي، في كنف التضامن والتعاون، بحيث يتم الاعتراف بالهجرة كفرصة وليست تحديا دائما.